سلسلة تحرير المفاهيم المعاصرة في ميزان القرآن ومنطق البيان

تحرير مفهوم «إنتاج المعرفة» في ميزان القرآن ومنطق البيان

من صناعة المعرفة إلى تحصيل العلم وبنائه وبيانه

إعداد: الدكتور إبن عبّاس العاملي

آلة الإعداد: الذكاء المبين[1]

تمهيد

أصبحت عبارة «**إنتاج المعرفة**» من أكثر العبارات تداولاً في الجامعات ومراكز البحث

[1] **الذكاء المبين**: منصة مبنيّة على الذكاء الاصطناعي **وميزان القرآن ومنطق البيان وعلم الأصول والفقه البياني وعلم التفسير الاستِنفادي البياني.** وهذه الدراسة دراسة تجريبيّة أُعدّت بواسطة **الذكاء المبين**، وأعدّها وراجعها وحقّقها الدكتور ابن عبّاس العاملي.

ولا تزال المنصة في مرحلة الاختبار، وتهدف هذه المرحلة إلى كشف الثغرات والنواقص والأخطاء والعيوب ومواطن الضعف، ومعالجتها وتطوير المنصة حتى تصبح جاهزة للنشر والإفادة منها على نطاق عام.

ونأمل من كلّ من يطّلع على هذا البحث أن يراجعهُ مراجعة نقديّة دقيقة، وأن يزوّدنا بما يقف عليه من ملاحظات وثغراتٍ ونواقصَ وأخطاء ومواضع ضعف؛ لننتفع بها في التصحيح والتحسين، ويسهمَ بذلك في إنضاج هذا المشروع، محتسباً الأجر عند الله تعالى. لتزويدنا المراجعة النقديّة والملاحظات، نرجوكم التواصل على: ibnabbasalamili@gmail.com

والخطاب الثقافي المعاصر. فيقال إنّ الجامعة مؤسسة لإنتاج المعرفة، وإن البحث العلمي يزيد القدرة على إنتاجها، وإنّ المجتمعات المتقدمة تتنافس في اقتصاد المعرفة، وإن أزمة المؤسسات العلمية في بعض المجتمعات ترجع إلى ضعف إنتاج المعرفة.

ويبدو التعبير لأول وهلة واضحاً ومحايداً. غير أنّ النظر البياني يكشف أنه يجمع في كلمتين جملة من المسلمات التي تحتاج إلى تحرير:

ما المعرفة التي يجري إنتاجها؟ وما معنى إنتاجها؟
وهل المعرفة اسم عربي لغوي،
أم مفهوم منطقي وفلسفي مخصوص، أم عنوان لحقل حديث؟
وهل ما يسميه الخطاب المعاصر «إنتاجاً للمعرفة»
يقابل ما يسميه القرآن علماً وتعليماً وتبييناً وشهادة؟

ولا تقع المشكلة في لفظ «المعرفة» من حيث أصله العربي؛ فمادةُ ع ر ف عربية قرآنية صريحة، ولها شبكة واسعة من الاستعمالات. وقد انتهت الدراسة المرجعية نفسها إلى تصحيح دعوى سابقة كانت تميل إلى وصف «المعرفة» بأنها مصطلح يوناني من جهة الأصل، فقررت أن هذا غير دقيق:

اللفظ عربي، والجذر قرآني،
وإنما الذي يحتاج إلى التحرير هو الوظيفة الاصطلاحية
والخريطة الفلسفية التي صار الاسم يحملها.

كما أن المشكلة لا تقع في لفظ «الإنتاج» إذا استعمل إدارياً للدلالة على إصدار البحوث أو الكتب أو البيانات أو النظريات. إنما تبدأ حين تنتقل العبارة، من غير بيان، من معنى **إنتاج المصنف العلمي أو الدعوى أو النموذج** إلى معنى **إنتاج العلم نفسه**، وكأن حقيقة المعلوم لا تتقدم على الباحث وإنما تتولد بفعله.

ومن هنا لا يكون المقصود حذف عبارة «إنتاج المعرفة» من لغة الجامعات، بل تحريرها وإعادة تحديد رتبتها. فإذا أريد بها مقدار البحوث والنتائج والنماذج التي تنشئها المؤسسة أمكن

استعمالها في هذا الحد. أما إذا أريد بناء تصور قرآني للعلم، فإنّ المدونة تقترح نقطة بدء أخرى:

الله يعلم ويعلّم، والإنسان لا يعلم ثم يتعلم،
وينظر ويسأل ويتبين ويستدل ويشهد ويعمل، ويقف عند حدود ما لم يعلم.

وقد جعلت دراسة «**نظرية العلم في القرآن**» هذه الحركة أساس بناء العلم كله. وهنا يظهر التحول المركزي:

من إنتاج المعرفة إلى تحصيل العلم وبنائه وبيانه.

أولاً: «المعرفة» في العربية ليست هي «نظرية المعرفة»

أول ما ينبغي تحريره هو الفرق

بين المعرفة بوصفها لفظاً عربياً والمعرفة بوصفها مصطلحاً فلسفياً حديثاً.

فمادةُ ع ر ف في القرآن لا تعمل في باب واحد. ويكشف استنفاد الجذر عن استعمالات متعددة لا يصح اختزالها في المعنى الاصطلاحي الحديث.

يقول تعالى:

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 146).

فلفظ «يعرفونه» يعمل هنا في مقام **التعرّف والتمييز الواضح**، حتى شبه بمعرفة الإنسان ابنه. ثم تأتي في الآية نفسها عبارة ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، بما يمنع التسوية الآلية بين الجذرين، وإن كان بينهما تداخل.

ويظهر معنى التعرف أيضاً في قوله تعالى عن إخوة يوسف:

﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ﴾ (يوسف: 58).

وفي قوله:

﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾ (الأعراف: 46).

فالوظيفةُ هنا إدراك الشيء وتمييزه من علامته أو سيمائه أو ما يكشفه.

وقد انتهت المدونة الخاصة بجذر ع ر ف إلى صياغة هذا الجانب بأنّ العرف في بعض هذه المواضع يتحقق **بتمييز الشيء من آيتهِ أو سِيماه أو أثره.**

لكن الجذر نفسه ينتقل إلى مجال آخر في «المعروف»:

﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (النساء: 19).

وإلى مجال ثالث في «التعارف»:

﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: 13).

فليس «**المعروف**» مسألة في نظرية الإدراك، و«**التعارف**» ليس مجرد تبادل معلومات معرفية، و«**يعرفونه**» ليس اسماً لحقل فلسفي يبحث في شروط صدق الاعتقاد.

وهذا التعدد هو الذي يجعل الانتقال من وجود مادة ع ر ف في القرآن إلى القول بوجود «**نظرية معرفة قرآنية**» بالمفهوم الاصطلاحي الحديث انتقالاً غير مأمون.

وقد قررت الدراسة المرجعية لذلك أنّ عبارة «**المفهوم القرآني للمعرفة**» تصبح مضللة إذا أريد بها حقل المعرفة الحديث كله؛ والأدق أن تبقى مادة ع ر ف في سياقاتها، وأن يبدأ بناء المسألة القرآنية الأوسع من العلم والتعليم والبيان والهدى وأدوات التلقي.

إذن «المعرفة» العربية والقرآنية **ليست مصطلحاً مرفوضاً**، وإنما ينبغي منع تحول بعض استعمالاتها إلى مظلة اصطلاحية تبتلع «العلم» وسائر شبكة الإدراك في القرآن.

ثانياً: المعرفة في المنطق والفلسفة بناء اصطلاحي أوسع من اللفظ

ينبغي بعد ذلك فصل المعنى اللغوي عن الاستعمال المنطقي والفلسفي.

ولا يوجد في التراث الفلسفي والمنطقي معنى واحد ثابت لكلمة «**المعرفة**» يمكن نسبته إلى الجميع. فقد استعمل «**العلم**» و«**المعرفة**» أحياناً على التقارب، وأقيمت بينهما فروق في مواضع ومدارس أخرى. والمهم هنا ليس تثبيت حد واحد، بل الكشف عن **الخريطة التي تشكلت حول فعل الإدراك.**

ففي المنطق المدرسي، ولا سيما بعد التطوير الذي بلغ عند ابن سينا صورة مؤثرة، أصبح **التصور والتصديق** تقسيمًا مركزياً للعلم. فما يطلب فيه حصول معنى الشيء من غير حكم يدخل في باب التصور، وما يطلب فيه إثبات نسبة أو نفيها يدخل في باب التصديق. ويرتبط تحصيل التصور بالحد والرسم، ويرتبط تحصيل التصديق بالحجة والقياس.

وقد بينت الدراسة التاريخية السابقة أنّ ابن سينا أعادَ شرح قاعدة التعلم من «**المعلوم السابق**» في إطار هذه الثنائية، فجعل التعليم إما إحداث تصور لم يكن حاصلاً وإما إحداث اعتقاد لم يكن موجوداً. وهذا بناء علمي شديد الأهمية في تاريخ المنطق. لكنه يظل **طريقة مخصوصة في ترتيب مسائل العلم**، لا الخريطة الوحيدة الممكنة لكل ما يسميه القرآن علماً.

فإذا أصبح السؤال الأول دائماً: **هل الإدراك تصور أم تصديق؟** فإن عدداً من الأسئلة القرآنية قد يصبح تابعاً لهذا التقسيم:

أين التعليم؟ وأين الهداية؟ وما وظيفة السمع والبصر والفؤاد؟
وما موقع السؤال والتبين؟ وما الفرق بين العلم والظن؟
وما مسؤولية العالم عن علمه؟ وما أثر كتمان العلم؟
وكيف يتحول العلم إلى شهادة وعمل؟

ولهذا وصفت الدراسة المرجعية ثنائية التصور والتصديق بأنها أداة تعليمية نافعة، لكنها

حذرت من تحويلها إلى الخريطة العليا لكل العلم، لأن ذلك قد يحجب الوظيفة الأخلاقية والمآليّة للعلم وعلاقته بالتعليم الإلهي وأدوات التلقي.

أما في الفلسفة، فقد أصبح البحث في العلم والمعرفة متصلاً بأسئلة أوسع:

ما حقيقة العلم؟ وما علاقة العالم بالمعلوم؟ وكيف يحصل المعلوم للنفس؟
وما قيمة الإدراك؟ وما الذي يجعل الحكم مطابقاً؟ وما مراتب اليقين؟

ومن هنا ظهرت تعريفات من قبيل حصول صورة الشيء في العالم أو في القوة العارفة، ضمن أبنية فلسفية متعددة. ولا تكمن المشكلة في إمكان الاستفادة من هذه التعريفات، بل في نقلها مباشرة إلى القرآن. فَقولنا إن «**العلم حصول صورة الشيء في العقل**» يفترض مسبقاً معنى «**الصورة**» ومعنى «**العقل**» ومعنى «**الحصول**»، ثم يجعل هذه المركبات الفنية تعريفاً لما يسميه القرآن علماً. وقد جعلت الدراسة المرجعية هذا المثال نموذجاً واضحاً لدخول الخريطة قبل المدونة.

ثم توسع الحقل في العصر الحديث تحت عنوان «**نظرية المعرفة**»، وأصبح يعالج أسئلة من قبيل:

ما المعرفة؟ وما مصادرها؟ وما حدودها؟
وما الذي يسوغ الاعتقاد؟ ومتى يصح أن يقال إن الإنسان يعرف قضية؟

وهذه أسئلة معتبرة. لكن تحويلها إلى **الأبواب الطبيعية الوحيدة للعلم** هو موضع النقد.

فليست المشكلة أنّ الفلسفة سألت عن صدق الاعتقاد، بل أنّ السؤال قد يأتي إلى القرآن كاملاً بترتيبه ثم يطلب من القرآن أن يجيب داخله.

ثالثاً: لماذا لا يساوي «العلم» القرآني «المعرفة» الاصطلاحية؟

إذا عادت الدراسة إلى القرآن من غير أن تبدأ بتعريف فلسفي سابق، ظهر «**العلم**» في شبكة مختلفة. فالقرآن ينسب العلم أولاً إلى الله:

﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

ثم يقرر بداية الإنسان من عدم العلم:

﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ (النحل: 78).

ويقرر التعليم:

﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: 5).

ويقرر حدود الادعاء:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36).

ويربط العلم بالخشية:

﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: 28).

ويربط النبأ بالتبين:

﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6).

ويفصل بين العلم والظن في مقامات طلب الحق، ويربط العلم بالشهادة والكتمان والعمل والمآل. ومن مجموع هذه الشبكة لا يظهر العلم مجرد **حالة ذهنية يمتلكها الفرد**، بل علاقة واسعة تبدأ بمصدر التعليم، وتمر بأدوات التلقي وطرق الإثبات وحدود الدليل، وتنتهي بمسؤولية القول والعمل.

ولهذا صاغت «**نظرية العلم في القرآن**» أطروحتَها الحاكمة

بأن العلم فعل تعليمٍ وتلقٍ وتمييزٍ وإثباتٍ مسؤول،
يعمل عبر السمع والبصر والفؤاد
والقراءة والقلم والنظر والسؤال والتبين والحجة والشهادة،
ثم يتحول إلى عمل وخشية وشكر وقسط وإصلاح وينتهي إلى الحساب.

وهذا لا يعني أن كل موضع من لفظ «العلم» يحمل جميع هذه العناصر دفعة واحدة. إنما يعني أنّ **المدونة الكلية** أوسع من تعريف معرفي يركز على علاقة ذات عارفة بقضية معلومة.

ومن هنا تظهر ثلاثة فروق أساسية.

أولها أنّ المعرفة الاصطلاحية الحديثة تبدأ كثيراً من **العارف** وتسأل عن شروط صدق معرفته، بينما يبدأ البناء القرآني أيضاً بسؤال: **من علّمه؟**

وثانيها أنّ نظرية المعرفة تعنى عادةً بصدقِ الاعتقادِ وتسويغه، بينما يضيف القرآن سؤالاً لا يقل مركزية: **ماذا فعل الإنسان بما علم؟**

وثالثها أنّ بعض الأبنية الفلسفية تبحث العلم أساساً من جهة حصول المعلوم للعارف، بينما تتسع المدونة القرآنية لتدخل فيها **الأمانة والشهادة والكتمان والقول بغير علم والهداية والمآل.**

وقد لخصت الدراسة المرجعية الفرق بأن أي بناء قرآني للعلم يحتاج على الأقل إلى النظر في **مصدر التعليم، وأدوات التلقي، ودرجة الثبوت، وأثر العلم في القول والعمل**، في حين يركز كثير من حقول المعرفة الحديثة على سؤال التبرير، وهو سؤال معتبر لكنه لا يستنفد المجال القرآني.

رابعاً: «المعرفة» ليست مرادفاً ناقصاً للعلم ولا بديلاً منه

مع هذا كله ينبغي الحذر من رد فعل معاكس يقول: إذن «**المعرفة**» كلمة باطلة ولا يجوز استعمالها، أو إن جذر ع ر ف مجرد مرادف ضعيف لـ«**العلم**».

هذا أيضاً لا يستقيم. فالقرآن استعمل الجذر استعمالاً حقيقياً ومقصوداً. وبعض مواضعه تكشف وظيفة لا ينبغي إذابتها في لفظ العلم. في قوله:

﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (البقرة: 146)

تظهر جهة التعرف والتمييز. وفي:

﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾ (الأعراف: 46)

تظهر العلامة والسمة. وفي:

﴿لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: 13)

يصبح الفعل تبادلياً بين الناس.

وفي «**المعروف**» يدخل الجذر في نظام التعامل والقيمة الاجتماعية.

ولذلك قررت الدراسات السابقة خطأ طرفين معاً:

1. خطأ القول بأنّ العلم والمعرفة لا فرق بينهما مطلقاً،
2. وخطأ إقامة ثنائية فلسفية حادة بينهما قبل استنفاد المدونة.

فالوظيفةُ الأدق لبعض موارد «يعرفونه» هي **التعرف إلى الشيء بعلاماته بعد ظهوره**، بينما يعمل العلم في شبكة أوسع من التعليم والخبر والإثبات والإحاطة النسبية. ومن ثم يمكن استعمال «المعرفة» لغوياً وقرآنياً في مواضعها، ويمكن استعمالها اصطلاحياً عند عرض المدرسة التي تتبناها، ويمكن كذلك استعمال «**نظرية المعرفة**» اسماً لحقل فلسفي معاصر عند المقارنة.

لكن لا ينبغي الانتقال من أي من هذه الاستعمالات إلى عبارة:

«نظرية المعرفة في القرآن»

ثم افتراض أن القرآن أجاب عن الخريطة الحديثة نفسها. والأدق في البناء البياني أن يقال:

«العلم في القرآن»، أو «بناء العلم والتعليم في القرآن»،

ثم تُقارن نتائج المدونة بما يسمى في الفلسفة الحديثة «**نظرية المعرفة**». وهذا هو ضابط الاستعمال الذي انتهى إليه البحث المرجعي السابق.

خامساً: ماذا نفعل بعبارة «إنتاج المعرفة»؟

بعد تحرير «المعرفة» يأتي الجزء الثاني من المصطلح: الإنتاج.

والإنتاج في أصله تعبير صالح حين يكون له مفعول واضح: تنتج الجامعة بحثاً، وينتج الباحث تفسيراً، ويقترح نموذجاً، ويجمع بيانات، ويصوغ فرضية، ويبتكر طريقة، ويؤلف كتاباً.

لكن الانتقال من هذه الأفعال إلى عبارة «**إنتاج المعرفة**» قد يخفي فرقاً أساسياً بين **إنتاج الصياغة وثبوت المعلوم**. فالباحثُ

- لا ينتج حقيقة دوران الأرض حين يثبتها، وإنما يصل إلى علم بها ويبين دليله.
- ولا ينتج واقعة تاريخية حين يحققها، بل يثبت وقوعها بحسب شواهده.
- ولا ينتج حكم الله حين يستنبطه، بل يجتهد في فهم ما يدل عليه الوحي.
- ولا ينتج حقيقة مرض المريض بمجرد صياغة التشخيص؛ بل يصف ما ظهر له من حاله بدرجة الدليل المتاح.

أما ما ينتجه فعلاً فهو **القول العلمي البشري**:

الوصف، والتفسير، والنموذج، والتصنيف،
والفرض، والاستنتاج، والكتاب، والبحث.

وهذا الفرق بالغ الأهمية؛ لأنه يمنع ذوبان **المعلوم** في **النشاط العلمي**.

فحين يقال إن المؤسسة «**تنتج المعرفة**» قد يكون المقصود الإداري واضحاً: **إنها تنشئ أبحاثاً ونتائج جديدة لم تكن متاحة في المجال من قبل**. وهذا استعمال جائز إذا عُرف حده.

لكن إذا تحول المصطلح إلى تصور فلسفي يجعل الحقيقة نفسها ناتجاً مؤسسياً أو خطابياً بالمعنى المطلق، تغيرت الدعوى تغيراً كبيراً، وأصبحت تحتاج إلى ميزان مستقل.

ويظهر هذا التمييز في الدراسة السابقة عن الجامعة والمؤسسات العلمية؛ فقد استعملت عبارة

«**إنتاج المعرفة**» بوظيفة مؤسسية، لكنها نفسها أعادت الحكم إلى **العلم والدليل والبيان والتثبت**، وحذرت من أن تحل الرتبة والمكانة محل الحجة، كما فصلت بين كثرة الأوراق والاجتماعات وبين تحقق العلم والأثر. وهذا يتيح تصحيحاً مهماً من داخل المشروع نفسه: يجوز أن نستعمل «**إنتاج المعرفة**» في دراسة المؤسسة الجامعية **اسماً إدارياً للنشاط البحثي**، لكن عند بناء نظرية العلم القرآنية يكون التعبير الأضبط:

تحصيل العلم، وبناء الدليل، واستخراج الحكم،
وبيان النتيجة، وتوليد المسائل والنماذج العلمية.

سادساً: هل الإنسان «ينتج» العلم أم يتعلمه؟

يكشف القرآن نقطة أشد عمقاً في هذه المسألة:

الإنسان لا يظهر فيه بوصفه منشئ العلم من عدم.

فالبداية هي:

﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: 5).

وقبلها:

﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (العلق: 4).

وفي سورة الرحمن:

﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 1-4).

فالإنسان متعلم قبل أن يكون معلماً،
ومتلق قبل أن يكون مبيناً،
ومحدود العلم قبل أن يكون باحثاً.

لكن هذا لا يلغي إبداع الإنسان. فالإنسان ينظر ويستدل ويجمع ويقارن ويكتب ويحسب ويجربُ ويكتشف علاقات لم تكن معلومة له من قبل، ويصنع أدوات لم تكن موجودة، ويبتكر اصطلاحات ونظريات ونماذج. وكل ذلك فعل بشري حقيقي. إنما الفرق بين التصورين يقع في جهة أعمق:

الإبداع البشري لا يجعل الإنسان خالق الحق الذي يكتشفه.

- فيمكنه أن ينتج تفسيراً جديداً،
  ولكنه لا ينتج الماضي الذي يفسره.
- ويمكنه أن يكتشف قانوناً في الطبيعة،
  ولكنه لا ينتج السنة التي يصفها لمجرد اكتشافه إياها.
- ويمكنه أن يبني مفهوماً علمياً،
  ولكن المفهوم يبقى ملزماً بأن يطابق ما يدعي وصفه بقدرِ دليله.

ومن هنا تكون العبارة القرآنية الأقرب ليست «**الإنسان ينتج المعرفة**»، بل:

الإنسان يتعلم، وينظر، ويتبين، ويستخرج، ويستدل، ويعلم، ويبين، ثم يكون مسؤولاً عما علم وما قال وما عمل.

وهذه صياغة لا تنقص من إبداع الباحث، بل تمنعه من تحويل نشاطه إلى مصدر للحقيقة التي يفترض أنه يبحث عنها.

سابعاً: من «إنتاج المعرفة» إلى «بناء العلم»

قد يبدو تعبير «**بناء العلم**» بديلاً مناسباً، لكنه بدوره يحتاج إلى قيد.

فالعلم، من حيث مطابقته للمعلوم، لا يبنيه الباحث اعتباطاً. وإنما يبني **طريقه العلمي إلى المعلوم**: يجمع المادة، ويحرر السؤال، ويختبر المصدر، ويزن الدليل، ويقارن القرائن، ويصوغ الحكم،

ثم يتركه قابلاً للتصحيح.

ولهذا جعلت دراسة «**نظرية العلم في القرآن**» لكل علم لاحق «**بطاقة علم**» تسأل:

ما السؤال؟ وما المدونة؟ وما الآيات الحاكمة؟ وما طرق الإثبات؟ وما الحدود؟ وما النّافيات؟ وما أثر الخطأ؟ وما صلة النتيجة بالميزان والقِسط والمآل؟

بهذا المعنى يصبح بناء العلم أقرب من «**إنتاج المعرفة**»، لأنه يحفظ الفرق بين الواقع الذي نريد معرفته وبين النظام الذي نبنيه لبلوغه. ويمكن أن تتوزع العملية على سلسلة أدق:

سؤال ← تلقٍّ وجمع ← تبين ← دليل ← تمييز ← علم بقدر الثبوت ← بيان ← شهادة أو حكم ← عمل ← مراجعة الأثر والمآل.

ولا تبدأ السلسلة من قول: «**ننتج معرفة**»، لأن هذا التعبير لا يكشف وحده

هل ما أنتجناهُ حقيقة ثابتة، أم فرضاً،
أم تفسيراً، أم احتمالاً، أم مجرد قول منشور.

وهنا تصبح درجة العبارة نفسها جزءاً من أمانة العلم.

- فالمقالُ المنشور ليس بالضرورة علماً.
- والنظريةُ ليست حقيقة لمجرد أنها جديدة.
- والبياناتُ لا تتكلم من غير تفسير.
- والاتفاقُ الأكاديمي لا يحول الباطل إلى حق.
- والشهرةُ لا تقوم مقام البرهان.

ولهذا أكدت الدراسات السابقة أنّ كثرة البحوث أو الأوراق لا تثبت بذاتها جودة وظيفة المؤسسة، وأن المكانة العلمية لا تعفي القول من البيان والتثبت.

ثامناً: من «نظرية المعرفة» إلى «نظرية العلم»؟

يؤدي هذا التحرير إلى سؤال تسمية الحقل نفسه.

هل ينبغي أن نتحدث في المشروع القرآني عن "نظريّة المعرفة" أم "نظريّة العلم"؟

- إذا كان المقصود عرض الحقل الفلسفي الحديث،
  فـ«نظرية المعرفة» اسم اصطلاحي معروف،
  ولا موجب لتغييره عند نقل قول أصحابه.

- وإذا كان المقصود مقارنة القرآن بهذا الحقل،
  يمكن أن يقال: «**نظرية المعرفة في ميزان القرآن**»،
  لأن الاسم هنا اسم الطرف المقارَن.

- أما إذا كان المقصود استخراج البناء القرآني من داخله،
  فإن «**نظرية العلم في القرآن**» أدق، بشرط أن يبقى لفظ «نظرية» نفسه معلناً بوصفه اسماً بحثياً لتنظيم النتائج، لا لفظاً قرآنياً.

والسبب ليس مجرد أن «**العلم**» أكثر وروداً في القرآن، بل أن شبكته هي التي تحمل الأسئلة الحاكمة التي نحتاجها:

من يعلم؟ ومن يعلّم؟ وبأي أدوات؟ وما حدود العلم؟
وما الذي ليس بعلم؟ وما الفرق بين العلم والظن؟ ومتى يجب التبين؟
ومتى يجوز الشهادة؟ وما أثر العلم في الخشية والعمل والقسط؟

وهذا لا يلغي المعرفة، بل يعيدها إلى مكانها.

- فإذا كان السؤال عن **التعرف** إلى علامة أو إنسان أو حقيقة ظهرت آثارها،
  بقيت مادة ع ر ف.

- وإذا كان السؤال عن **المعروف** في التعامل،
  بقي في مجاله القيمي والاجتماعي.

- وإذا كان عن **التعارف** بين الشعوب والقبائل،
  بقي في **علم التعارف**.

أما إذا كان السؤال الكلي عن العلم ومصادره وأدواته وحدوده ومسؤوليته، فلا ينبغي أن يحمل اسم «**المعرفة**» الحديث معه خرائطه السابقة قبل استنفاد مدونة العلم البيانيّة.

خاتمة

يكشف تحرير مفهوم «إنتاج المعرفة» عن ثلاث طبقات كان الخطاب المعاصر يجمعها في تركيب واحد.

الطبقة الأولى هي المعرفة العربية والقرآنية من جذر ع ر ف،
وهي شبكة حقيقية تشمل التعرف والتمييز والمعروف والتعارف، ولا يجوز إلغاؤها أو وصفها بأنها لفظ يوناني.

والطبقة الثانية هي المعرفة المنطقية والفلسفية،
حيث دخل الإدراك في أبنية التصور والتصديق والحد والبرهان والعالم والمعلوم وحصول الصورة ومراتب اليقين، ثم اتسع في العصر الحديث إلى حقل «نظرية المعرفة». وهذه أبنية علمية تاريخية معتبرة في مقامها، لكنها لا تصبح البناء القرآني لمجرد أن كلمة «المعرفة» عربية.

والطبقة الثالثة هي «إنتاج المعرفة» بوصفه مصطلحاً جامعياً ومؤسسياً حديثاً.
وهو مفيد إذا قصد به إنتاج البحوث والنماذج والنتائج والتفسيرات، لكنه يحتاج إلى تقييد إذا أوهم أن الباحث ينتج حقيقة المعلوم نفسها.

أما القرآن فيضَعنا أمام بنية أخرى:

الله يعلم ويعلّم،
والإنسان يبدأ من عدم العلم، ويتلقى بأدوات محدودة،
ويقرأ وينظر ويسأل ويتبين ويستدل، ثم يعلم بقدر الدليل،
ويبين ويشهد ويعمل، ويبقى مسؤولاً عن قوله وعلمه ومآلِه.

وعندئذ يتغير السؤال من: **كيف ننتج المعرفة؟**

إلى:

كيف نتحصلُ على العلم؟ وكيف نثبت الدعوى؟
وكيف نميز بين المعلوم والظن؟ وكيف نبني القول العلمي بقدر الدليل؟
وكيف نبينه ونستعمله بالقسط؟ وما حدود ما يجوز لنا أن ندعي أننا علمناه؟

ويتغير معيار المؤسسة العلمية كذلك. فلا تكون الجامعة الأجود هي التي «**تنتج معرفة**» أكثر بالمعنى العددي وحده، بل التي

تحسن طلب العلم، وتحرير السؤال، وجمع الدليل، والتبين، والتمييز، والبيان، وتصحيح الخطأ، وحفظ حقوق الناس في آثار ما تقرره.

وبذلك لا نمنع استعمال «**إنتاج المعرفة**»، وإنما ننزله منزلته:

مصطلح مؤسسي حديث يصلح لوصف إنتاج البحث والدعوى والنموذج، ولا يُعتمد اسماً حاكماً على بناء العلم في القرآن.

ولا نلغي «المعرفة»، وإنما نحفظ لجذرها العربي والقرآني وظائفه، ونفصلها عن الخريطة الفلسفية التي اكتسبها الاسم في بعض الاستعمالات الاصطلاحية، ثم نجعل العلم والتعليم والتبين والشهادة والعمل مركز بناء المسألة القرآنية.

فليس المقصود استبدال كلمة بكلمة، بل رد كل لفظ إلى رتبته، وكل مفهوم إلى مدونته، وكل أداة إلى حدها، حتى لا يتحول اصطلاح بشري ناجح في مجاله إلى قالب سابق يحدد للقرآن ما

ينبغي أن يقول.

ويبقى القرآن هو الذي يزن «المعرفة» و«العلم» و«الإنتاج»
ويحدد مواضِعها وحدودها وعلاقاتِها،
لا أن يُعاد بناء خطابه داخل خرائطها الاصطلاحية السابقة؛

وهذا هو مقتضى حاكمية القرآن المطلقة على المفاهيم.